https://farid.ps/articles/unrecognizing_israel_path_to_accountability_equality_peace/ar.htm

عدم الاعتراف بإسرائيل: طريق نحو المسؤولية، المساواة، والسلام الدائم

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي يمتد لأكثر من سبعة عقود، يظل واحدًا من أكثر النزاعات تعقيدًا وأخلاقية في التاريخ الحديث. تُتهم دولة إسرائيل، التي يعترف بها 165 دولة عضو في الأمم المتحدة حتى 1 يونيو 2025، بانتهاكات منهجية للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، خاصة في عملياتها العسكرية في غزة والضفة الغربية. اتخذت المحكمة الدولية للعدل (ICJ) والمحكمة الجنائية الدولية (ICC) خطوات غير مسبوقة، حيث قادت جنوب إفريقيا قضية إبادة جماعية ضد إسرائيل في المحكمة الدولية للعدل، وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت في عام 2024. على الرغم من هذه الإجراءات، تظل المسؤولية بعيدة المنال، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وضع إسرائيل كدولة معترف بها والحماية التي تتلقاها من حلفاء مثل الولايات المتحدة. يجادل هذا المقال بأن على المجتمع الدولي اتخاذ خطوة جريئة: عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة، وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وتصنيف جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF) كمنظمة إرهابية، وتأكيد الولاية القضائية العالمية على المجرمين الحربيين المزعومين والإرهابيين الذين يدخلون أراضيهم. هذه الإجراءات لن تجعل إسرائيل مسؤولة فحسب، بل ستساوي بين الأطراف في مفاوضات السلام، مما يجبر الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين على التفاوض كأنداد، ويجبر إسرائيل على تقديم تنازلات لاستعادة الشرعية الدولية.

1. الحجة القانونية والأخلاقية لعدم الاعتراف بإسرائيل

الاعتراف بالدولة بموجب القانون الدولي، كما هو منصوص عليه في اتفاقية مونتيفيديو لعام 1933، هو عمل سياسي تقديري، وليس التزامًا قانونيًا. يجب أن تكون للدولة سكان دائمون، وإقليم محدد، وحكومة، والقدرة على إقامة علاقات مع دول أخرى. بينما تلبي إسرائيل هذه المعايير على الورق، فإن أفعالها—خاصة احتلالها للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، وتوسع المستوطنات، والعمليات العسكرية التي تسببت في خسائر جماعية بين المدنيين—تقوض شرعيتها كدولة تلتزم بالمعايير الدولية. أعلنت المحكمة الدولية للعدل في رأيها الاستشاري لعام 2024 أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، وقضية الإبادة الجماعية المستمرة في المحكمة الدولية للعدل، بدعم من دول مثل جنوب إفريقيا وتركيا وأيرلندا، تسلط الضوء على إجماع متزايد بأن سلوك إسرائيل يشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

إن عدم الاعتراف بإسرائيل سيجردها من وضعها السيادي، مما يزيل الحماية القانونية التي تحميها من المسؤولية. ككيان غير دولة، لن تستفيد إسرائيل بعد الآن من الحصانة السيادية في المحاكم الدولية، ويمكن الحكم على أفعالها بموجب أطر مكافحة الإرهاب بدلاً من قوانين الحرب. هناك سوابق تاريخية: سحبت بوليفيا اعترافها بإسرائيل في عام 2023، وفعلت فنزويلا الشيء نفسه في عام 2009، مشيرة إلى أفعال إسرائيل في غزة. إذا تبعت مجموعة كبيرة من الدول هذا النهج، فسيتم نزع الشرعية عن دولة إسرائيل، مما يجبرها على مواجهة سياساتها.

2. قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية

سيؤدي قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية إلى تضخيم الضغط على إسرائيل لمعالجة انتهاكاتها. دبلوماسيًا، سيعني ذلك إغلاق السفارات، وطرد الدبلوماسيين الإسرائيليين، وتعليق مشاركة إسرائيل في المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة. اقتصاديًا، سيتضمن فرض عقوبات شاملة، وحظر التجارة، وسحب الاستثمارات من الشركات الإسرائيلية، خاصة تلك المتواطئة في الاحتلال، مثل تلك العاملة في المستوطنات غير القانونية. اكتسبت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) زخمًا عالميًا بالفعل، حيث اتخذت دول مثل أيرلندا وإسبانيا خطوات لتقييد التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية في عام 2024. ستصيب مقاطعة اقتصادية أوسع اقتصاد إسرائيل بشدة—حيث يعتمد ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2024 البالغ 548 مليار دولار بشكل كبير على الصادرات، خاصة في مجال التكنولوجيا والأسلحة، إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ستعزل هذه الإجراءات إسرائيل دوليًا، على غرار العقوبات المفروضة على جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري في الثمانينيات، والتي أجبرت النظام في النهاية على التفاوض. تعتمد إسرائيل على الدعم الدولي، خاصة من الولايات المتحدة، التي تقدم 3.8 مليار دولار كمساعدات عسكرية سنوية، مما يجعلها عرضة للضغط الاقتصادي المنسق. إذا قللت الولايات المتحدة، بتأثير من تحول الرأي العام (على سبيل المثال، استطلاع غالوب لعام 2024 الذي أظهر استياء 55% من أفعال إسرائيل في غزة)، من دعمها، ستواجه إسرائيل حوافز كبيرة لتغيير سياساتها.

3. تصنيف جيش الدفاع الإسرائيلي كمنظمة إرهابية

سيكون تصنيف جيش الدفاع الإسرائيلي كمنظمة إرهابية نتيجة طبيعية لعدم الاعتراف بإسرائيل. وفقًا لتعريف قاعدة بيانات الإرهاب العالمية (GTD)، يشمل الإرهاب "التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة والعنف غير القانونيين من قبل فاعل غير دولة لتحقيق هدف سياسي، اقتصادي، ديني، أو اجتماعي من خلال الخوف، الإكراه، أو التخويف." إذا لم تعد إسرائيل دولة، فإن أفعال جيش الدفاع الإسرائيلي—مثل قصف مخيم خيام في رفح عام 2024 بقنابل خارقة للتحصينات تزن 2000 رطل، مما أسفر عن مقتل العشرات من المدنيين النازحين، أو استدراج الفلسطينيين الجوعى إلى نقاط توزيع المساعدات ثم فتح النار عليهم—ستندرج ضمن هذا التعريف. هذه الأفعال، التي تُصنف حاليًا كجرائم حرب، سيتم إعادة تصنيفها كإرهاب، بما يتماشى مع كيفية التعامل مع أفعال مماثلة من قبل جماعات مثل داعش أو القاعدة.

الآثار القانونية عميقة. يمكن للدول أن تصنف جيش الدفاع الإسرائيلي كمنظمة إرهابية بموجب القوانين الوطنية، مثل قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية في الولايات المتحدة أو القائمة السوداء للإرهاب في الاتحاد الأوروبي، مما يتيح فرض عقوبات، وتجميد الأصول، وحظر السفر على أعضاء جيش الدفاع الإسرائيلي وداعميه. على سبيل المثال، يمكن ملاحقة الأفراد الذين يحرضون على هجمات على أسطول الحرية، مثل إغراق السفن التي تحمل ناشطين مثل غريتا ثونبرغ، بتهمة التحريض على الإرهاب بموجب قوانين مثل قانون الإرهاب البريطاني لعام 2006 أو توجيه الاتحاد الأوروبي 2017/541. سيمتد هذا أيضًا إلى من يقدمون الدعم المادي لجيش الدفاع الإسرائيلي، مثل موردي الأسلحة أو المتبرعين، بموجب أطر مثل 18 U.S.C. § 2339B في الولايات المتحدة.

4. تأكيد الولاية القضائية العالمية

تتيح الولاية القضائية العالمية للدول ملاحقة الأفراد عن الجرائم الدولية الخطيرة، مثل الإرهاب، بغض النظر عن مكان وقوع الأفعال أو جنسية الجناة. إذا تم تصنيف جيش الدفاع الإسرائيلي كمنظمة إرهابية، يمكن للدول تأكيد الولاية القضائية العالمية على قادة جيش الدفاع الإسرائيلي، والجنود، والمسؤولين الإسرائيليين الذين يدخلون أراضيهم. على سبيل المثال، يمكن

اعتقال قائد مسؤول عن قصف رفح عام 2024 في إسبانيا أو بلجيكا، حيث للمحاكم تاريخ في متابعة مثل هذه القضايا (على سبيل المثال، قضية بلجيكا عام 2001 ضد أرييل شارون بسبب مذبحة صبرا وشاتيلا).

أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية عام 2024 لنتنياهو وغالانت تشكل سابقة بالفعل، لكن التنفيذ يعوقه عدم عضوية إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية وحماية الولايات المتحدة. الولاية القضائية العالمية تتجاوز هذه العوائق، حيث يمكن للدول الفردية أن تتصرف بشكل مستقل. سيخلق هذا تهديدًا مستمرًا بالاعتقال للمسؤولين الإسرائيليين الذين يسافرون إلى الخارج، مما يعزز مبدأ نورمبرغ بأن الأفراد مسؤولون عن الجرائم الدولية، حتى لو كانوا يتبعون الأوامر. سيعمل هذا أيضًا على ردع الانتهاكات المستقبلية من خلال الإشارة إلى أن الحصانة لم تعد مضمونة.

5. فرض المساواة في مفاوضات السلام

أحد أهم نتائج هذه الإجراءات سيكون تسوية ميدان اللعب في مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. حاليًا، تتفاوض إسرائيل من موقع قوة كدولة معترف بها مع جيش قوي، بدعم من الولايات المتحدة. فلسطين، المعترف بها من قبل 139 دولة ولكن ليس من قبل القوى الغربية الكبرى، تُعامل ككيان غير دولة، غالبًا ما يمثلها السلطة الفلسطينية أو حماس، التي تُصنف كمنظمة إرهابية من قبل العديد من الدول. هذا الاختلال يقوض المفاوضات الهادفة، حيث تواجه إسرائيل ضغطًا ضئيلًا لتقديم تنازلات.

إن عدم الاعتراف بإسرائيل وتصنيف جيش الدفاع الإسرائيلي كمنظمة إرهابية سيغير هذا الديناميكية. ستفقد إسرائيل وضعها كدولة، مما يضعها على قدم المساواة مع الممثلين الفلسطينيين. سيُعامل كلا الطرفين كفاعلين غير دولة، وربما مع تصنيف الجماعات المسلحة (جيش الدفاع الإسرائيلي وحماس) كمنظمات إرهابية. هذا التكافؤ القانوني سيجبر كلا الطرفين على التفاوض دون اختلال توازن الدولة، مما يجبر إسرائيل على معالجة المطالب الفلسطينية الأساسية، مثل حق العودة، وإنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

تدعم الأمثلة التاريخية هذا النهج. في التسعينيات، أُجبر نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، الذي يواجه العزلة العالمية والعقوبات، على التفاوض مع المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، الذي كان يُصنف سابقًا كجماعة إرهابية من قبل الدول الغربية. تم إسقاط تصنيف المؤتمر الوطني الأفريقي في النهاية، وتفاوض الطرفان كأنداد، مما أدى إلى نهاية الفصل العنصري. وبالمثل، يمكن أن يدفع عدم الاعتراف بإسرائيل إلى التفاعل بجدية مع الممثلين الفلسطينيين، مع العلم أن شرعيتها الدولية—والبقاء الاقتصادي—يعتمدان على حل عادل.

6. إجبار إسرائيل على تقديم تنازلات

لاستعادة الاعتراف الدولي، ستحتاج إسرائيل إلى تقديم تنازلات كبيرة. يمكن أن تشمل هذه:

- **إنهاء الاحتلال**: تفكيك المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية والانسحاب من الأراضي المحتلة، بما يتماشى مع حكم المحكمة الدولية للعدل لعام 2024.
- **وقف العمليات العسكرية في غزة**: إيقاف الغارات الجوية، والحصار، وغيرها من الأفعال التي تسبب خسائر في أرواح المدنيين، مثل عمليات غزة 2024-2025 التي أسفرت عن مقتل أكثر من 45,000 فلسطيني، وفقًا لأرقام وزارة الصحة في غزة.

- **المسؤولية عن جرائم الحرب**: التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية لملاحقة قادة جيش الدفاع الإسرائيلي والمسؤولين المسؤولين عن الفظائع، مثل قصف رفح أو الهجمات على قوافل المساعدات.
- **الاعتراف بالدولة الفلسطينية**: دعم الدولة الفلسطينية الكاملة، بما في ذلك السيطرة على القدس الشرقية كعاصمتها، كشرط مسبق لإعادة الاعتراف.

الحافز لاستعادة الاعتراف سيكون هائلاً. بدون الدولة، ستفقد إسرائيل الوصول إلى التجارة الدولية، والأنظمة المالية، والمنتديات الدبلوماسية. سينهار اقتصادها، الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تحت العقوبات المستمرة. كما سيعمل تهديد الولاية القضائية العالمية على ردع المسؤولين الإسرائيليين من السفر إلى الخارج، مما يخلق حوافز شخصية للامتثال. يمكن للدول أن تقدم مسارًا واضحًا لإعادة الاعتراف: تنفيذ هذه التنازلات، وإظهار الالتزام بالقانون الدولي، واستعادة الشرعية.

7. معالجة الحجج المضادة

قد يجادل النقاد بأن عدم الاعتراف بإسرائيل يخاطر بتصعيد الصراع، مما قد يؤدي إلى تدابير متطرفة مثل خيار شمشون، العقيدة النووية المزعومة لإسرائيل. بينما هذا مصدر قلق مشروع، فإن احتمال التصعيد النووي منخفض—استخدام إسرائيل للأسلحة النووية سيثير رد فعل عالمي، ربما يشمل إيران، وباكستان، والصين، وروسيا، وسيضمن تدميرها الذاتي. من المرجح أن تكثف إسرائيل العمليات التقليدية، كما رأينا في 2024-2025، ولكن يمكن مواجهة ذلك بقوات حفظ السلام الدولية أو عقوبات أكثر صرامة.

هناك قلق آخر هو أن هذه الإجراءات قد تعزز فصائل فلسطينية مثل حماس، التي تُصنف كجماعة إرهابية من قبل العديد من الدول. ومع ذلك، فإن قدرة حماس على التصعيد محدودة، كما ذكر سابقًا—فهي ضعيفة بشدة بسبب الحصار الإسرائيلي والعمليات العسكرية. علاوة على ذلك، فإن تصنيف جيش الدفاع الإسرائيلي كجماعة إرهابية سيخلق تكافؤًا، مما يشجع كلا الطرفين على التهدئة لتجنب نزع الشرعية المتبادل.

أخيرًا، قد يجادل البعض بأن عدم الاعتراف بإسرائيل يقوض استقرار القانون الدولي من خلال تسييس الدولة. ومع ذلك، كان الاعتراف بالدولة دائمًا عملًا سياسيًا، كما يتضح من الكيانات المتنازع عليها مثل كوسوفو أو تايوان. استخدام الاعتراف كأداة لفرض المسؤولية يتماشى مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان التي تدعم القانون الدولي.

8. الخاتمة

على المجتمع الدولي التزام أخلاقي وقانوني بمعالجة الانتهاكات المنهجية لإسرائيل للقانون الدولي. عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة، وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وتصنيف جيش الدفاع الإسرائيلي كمنظمة إرهابية، وتأكيد الولاية القضائية العالمية على المجرمين الحربيين المزعومين والإرهابيين سيخلق ضغطًا غير مسبوق للمسؤولية. ستجبر هذه الإجراءات الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين على التفاوض كأنداد، مما يساوي بين الأطراف في مفاوضات السلام ويجبر إسرائيل على تقديم تنازلات—إنهاء الاحتلال، ووقف العمليات العسكرية، والاعتراف بالدولة الفلسطينية—لاستعادة الشرعية الدولية. بينما توجد مخاطر التصعيد، فإن إمكانية تحقيق سلام عادل ودائم تفوقها. لقد حان الوقت للعالم لاتخاذ إجراءات جريئة، لضمان انتصار العدالة، والمساواة، وحقوق الإنسان في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.